

المعلمة سیدہ علی الاچھواری

٢٦ نفعنا الله به في الدنيا والاخر

امين يا رب العالمين

وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَّيْهِ

و

بسم الله الرحمن الرحيم
 يقول ذو العجز والتقصير: على التمهيد بالأخبار
 أحمد لله وصلى الله على خيرنا من قدامه مطفاه
 محمد وآله والصالحين. وتأنيده عجم وعربية
 وبعد فالقصور نظم حلة. في بعض حكم الغرس ذات بغيره
 مع ذكرها البعض منها. مبيناً لما به من الخفا
 فقلت عانداً برب العرش. من خفي في القول أو في النفس
 عقد على تهيئة أرض بخراس. بعوض معتبر بلا التباس
 اجارة او شركة او جعل. والثاني من ذي العوض فيها جعل
 بعضاً من الغرس ان يكن مقيماً. وأرضه لا غيرة ابلد عتاً
 وعمل الغرس هو المفاضة. عندهم وان مجاز لا يسه
 قاله تاجر حد وداين عرفة قال الشيخ اي ابن عرفة
 المفاضة جعل واجارة وذات شركة في الاصل فقلت
 لا يتوهم ان الشيخ ذكر ذلك للمفاضة فان ذلك
 ليس بحد لها وانما هو تقسيم لها مفيد الحكم عليها بذلك

معرفة

معرفتها وتمييزها وغايتها ان يبين انما تارة تكون اجارة
 وتارة تكون جعالة وتارة تكون ذات شركة في الاصول
 فان قلت هلا عرف الشيخ رحمه الله المفاضة
 بقوله عقد على تهيئة أرض بشجرة بقدر معلوم كالاجارة
 او كالجعالة او بجزء من الاصل وذلك يجمع أصنافها
 الصحيحة والغاسدة قلت لعله رآها ليست
 عقداً وهذا بعيد لانه صرح في آخره بان الخلاف يحكي
 فيها قياساً على المساقاة فيلزم ادعاء الجعالة فلا يلزم
 وايضاً فانه صرح في حد الاجارة بان المفاضة تدخل
 في الرسم ويخرج بعوض غير ثابت عنهما فيقال علم هذا
 في رسمها ببيع منفعة عاقدة في عمارة أرض بشجرة بقدر اجارة
 او جعالة او بجزء من أصل وأرضه وما زلت استشكل
 عدم رسمها ولم يظهر قوة جوابها والله اعلم وجعل
 الجنس في التفرقة الثاني عقد كما فعل أو لا فيقول
 عقد على منفعة عاقدة اولى من جعله ثانياً ببيع اذ البيع
 لا يصح ان يكون جنساً للمفاضة سواء اريد به معناه
 الأعم أو الأخص وقولي بخراس احسن من قوله بشجرة
 اذ يكمل الزعفران على القول بان المفاضة تتعلق به
 وكذا القطن الذي ليس بشجرة كما لقطن بمصر وان طال
 مقامه ونحوها وقولي اجارة او شركة او جعل بدل من
 قولي عقد او عطف بيان عليه وقولي والثاني من ذي

الى اخر حكم من احكم الممارسة فهو زيادة على التعريف
واشرت به الى ان عوض الممارسة الواقعة على وجه الشركة
انما تكون جزءا معينا من الغراس معارضه وسبق الى هذا
زيادة بيان وقولي وعمل الغراس الى اخره اشرت به الى ان لفظ
الممارسة ليس مستعملا في حقيقته اللغوية وانما هو مجاز
لغوي وحقيقته عرفية

ص باب به احكم بعض الغرس بنية خالصة من ليس
ش اي ان هذا الباب محفود لبيان بعض احكام الغرس
اي المحتاج اليه وقلت بدل هذا فصل به بيان احكام
العمل في الغرس لازلت مصونا من زلل

ح تجوز فيما طال لا ما يزرع في كل عام فادرا ان تمتنع
فامتنعه في القطن الذي في كل عام يزرع لافيا سواء يا امام
ق اي ان الممارسة تجوز فيما يطول بقاؤه ومكثه من
الاشجار ونحوها في الارض ولا تجوز فيما ليس كذلك مما يزرع
كل سنة قال ابى عرفة من شرطها كونها في اصل لا في زرع
ولا في بقل وفي جوارها في الزعفران الذي يفهم اعواما متقطع
قول سحنون وسماع ابن القاسم سحنون ويجوز في القطن
الذي يبقى سنين لافيا يزرع كل سنة اي كقطن مصر انتهى
وقوله لافيا يزرع كل سنة يفيد انها تجوز فيما يبقى
سنين ثم ظهروا كلام غير ترجيح القول بجوارها في
الزعفران الذي يطول مكثه

ص اقسامها ثلاثة جعالة وشركة بالذم اجاره
وجاز ثانيا بها باعطاء العامل من كربع ارض وعمله انجلي
اما باعطاء واحد من ذنب العامل نفسه دون مدين
والمنع من جعل محل ما يحمل العامل ما سواه فاقطع
ولم يبي من ترك رب الارض شرطه للعامل هذا المرفى
وهل له اجرة مثله اذ ان غرسه لربها به احكم
او يدفع الكرا لربها وما غرسه فهو له ما فرما
قولان مبنيان هل ما فسد اجاره اذ هو كرا ووردا
وما فسادها لغيره ما فسد اجاره فاسدة والمرضى
قيمته مغروس بيوم وضعه العامل مع اخذ اجرة صنفه
ق هذا شروع في تقسيم الممارسة وقد قسمها ابن رشد
والمتجلى وابى عرفة وغيرهم الى ثلاثة اقسام كما ههنا
وقد اشرنا لذلك سابقا وقولي وجاز ثانيا بها الى اخره اشارت
الى بيان حكم الممارسة الواقعة على وجه الشركة لانه الثاني
في التقسيم الذي ذكرته في النظم وقولي باعطاء العامل الى قولي
دون مدين تصويره ظهروا قولي باعطاء العامل متعلق
بجاز وقولي بالمنع من جعل محل ما عمل الى اخره البيتين اشرت بهما
الى ان المنع فيما اذا كان الغرس للعامل ومحل له فغير انما هو
من اعطاء محل الغرس لغير العامل لا من ترك شرطه ان يكون
محل للعامل اذ لو كان من هذا لاقضى انه اذا غارسه على
ان يكون له ربع الغرس مثلا وسكتا عن شرط كون الارض له

ايضا ان نغرسه المغارسة بذلك وليس كذلك وقول لما سواه
 متعلق بجعل وهذا علم ما في الاصل واحسن منه ان يقال والمنع
 من جعل محلا لعمل او ما به لغية من به عمل فالمعنى ان المنع
 اما بجعل الغرس للمعامل ومحل لقوة الصادق بربه وباجنبي
 او بجعل جزء معين من محل الغرس للمعامل وما غرس به لغيره
 واعلم **ح** ان اذا جعل للمعامل قدرا معيننا من محل الغرس
 كربع مثلاً وهما به من الغرس فهذه مغارسة جائز
 وان جعل محل هذين للمعامل والاخر لغريم الصادق برب الارض
 وباجنبي فهذه فاسدة وينبغي ان يكون مثله ما اذا اعطى احد
 وجرت العادة بان احدهما لا يتناول الاخر اما ان لم تجز العادة
 بذلك فانها لا تمتنع كما في مسألة البيع المتسار بها بغوا صاحب
 المختصرتنا والبناء والشجر الارض وتساو لهما وقول وهل له اجر
 مثله اذا الى آخر الابيات استترت بين الحكم ما اذا فسدت
 المغارسة على وجه الشكلة بسبب جعل الغرس للمعامل والارض
 لغريم وقول او هو يكون الواو لغة في هو وقول ورد اي
 القولان **و** حاصل ما تفيد هذه الابيات هو
 ذكر صاحب الذخيرة ونصه واذا وقعت المغارسة فاسدة
 بان لم يجعل له جزءا من الارض اي وجعله لغريم كان غارسه
 على ان تكون الشجرة والشجر بينهما دون موضعهما قبل
 حكم ذلك حكم الكراء الفاسد فيكون الغرس للمعامل وعليه
 كراء الارض او حكم الاجارة الفاسدة فيكون الغرس لرب الارض

والمعامل اجره مثله قولان **و** اعلم **ح** ان من قضر له بالغرس
 فان لم يكن الغرس من عندنا الامر واضح وان كان من عند غيره
 فعليه قيمته لما لك يوم غرسه كما في المسئلة الثانية وقد خلى
 تاليف من الف في المغارسة ممن ذكر هذه الخلاف في فساد
 على هذا الوجه كما استخلص عن حكم فسادها فيما اذا كان
 فسادها على غير هذا الوجه وقد استترت له بقول وما
 فسادها لغريم ما مضى الى آخر البيتين واستترت به لقول
 الذخيرة وان جعل للمعامل جزءا من الارض التي بها الغرس
 ولكنها فسدت لسبب آخر كان غارسه الى اجل يريد على زمن
 الطعام ففى ذلك ثلاثة اقوال **ا** احدها انها اجارة فاسدة
 فملرب الارض قيمته غرس الغارس يوم وضحه في الارض
 واجرة مثل العامل في غرسه اياه وقبامه عليه فيكون جميع
 القلة لرب الارض وما اخذه العامل منها يرد حليلته ان
 علمت والقيمة ان جهلت ونقل هذا القول في الذخيرة **ب**
و الثانية مثاله غرس رضى **ب** تخلوا وحذفتي كذا في العوض **ب**
و اول ايضا كذا او يجعل **ب** من كل غرس له قدرا باقل **ب**
ب كقوله خذ ربع كل نخلة **ب** ان بلغت خذ كذا او كرمه **ب**
ب والفرق بين الجعل والاجارة **ب** لزوم في لا غيرها **ب** استتبت **ب**
ب وامنع اجارة بغرس العامل **ب** الا اذا الاجرة بها يجعل **ب**
ب كذا شروع ان يلك الغرس يسير **ب** في جنب ما اخره هو الكبير **ب**
ب وذا اذا بيعت القمل فخلق **ب** وان بدته له فله الحق **ب**

فشرطه تعجلا جبر وكذا **١** تعجيله كسالم فلتدرك **٢**
 والجعل في الجميع كالأجارة **٣** هذا الذي يظهر في القضية **٤**
 اشترت بهذه الابيات الى بيان حكم المغارسة الواقعة
 على وجه الاجارة وهي الثالث من الاقسام المتقدمة في النظم
 والى بيان المغارسة الواقعة على وجه الجعالة بقولي واول الى آخره
قال ابن رشد مثال المغارسة على وجه الاجارة ان يقول
 الرجل لاخر اغرس لي هذه الارض كرمنا او تبننا او ما شئتم وذلك
 في نظير ذلك دينارا ودرهم او عرض معين كذا التوب ام هذه
 الشاة ولا شك في جوازها ان كانت الغرس من عند رب
 الارض واما ان كانت من عند العامل فيأتي حكمها ومثال
 المغارسة على وجه الجعالة ان يقول له اغرس لي هذه الارض
 كرمنا او تبننا وذلك عوض ذلك دينارا ودرهم او عوض معين
 كما تقدم في وقوعها على وجه الاجارة او تجعل له عوض
 قدر معين من كل شجرة تثبت اذا بلغت حد كذا او اثمرت
 وفي هذه سواء اتحد القدر المذكور من كل شجرة او اختلف
 وقد اشترت الى ان العوض في المغارسة الواقعة على وجه
 الجعالة يقع على الوجهين المذكورين بقولي واول كذا او يجعل
 الى آخره **واشترت** الى الفرق بين الجعالة والاجارة
 بقولي والفرق بين الجعالة والاجارة الى آخره الى ان
 الاجارة لازمة بخلاف الجعالة فللعامل التمس متى شاء
 ربها ان لم يشرع العامل في العمل وهذا الفرق يحصل به بين

امتيار

امتيار الاجارة عند الجعالة في الصورة التي يتحدان فيها ويبقى
 ههنا شيء وهو انه اذا كان العوض في الجعالة الربيع في كل
 شجرة تبلغ حد كذا امثلا كان جعلها مجهولا في الجعالة
 اي وشرط العوض ان يكون في الجعالة معلوما وقد يجاب
 عن ذلك بخوما ذكر الشيخ بهرام وصاحب العقوبة وغيرهما
 في باب الجعل في مسئلة ما اذا دفع له الارض على ان يغرسها
 ويكون لكل نصف الارض والشرط من انه لا يشترط في هذه
 ان يكون الجعل فيها معلوما ونص بهرام عند قول الشيخ خليل
 في باب الجعل جعله علم وانظر هذا مع ما وقع لابن القاسم
 انه يجوز ان يجعل للرجل ان يغرس اصولا حتى تبلغ حد كذا
 ثم هي بالاصل بينهما نصفين فقد جعل نصفها جعله له
 وذلك غير معلوم حين العقد وكذلك في قوله لغيب
 القطر زيتوني وما لقطت فلك نصفه وذلك التصف
 الذي يجعل له غير معلوم حينئذ اذ قد يمل القطع وقد
 يكثر انهم لقطه ومفاده انه لا يشترط العلم في عوض
 الجعل في هاتين المسئلتين ويمكن ان يجاب بان العلم
 فيها قد يحصل بما تقتضيه العادة من علم حصول مقدار
 ما يلفظ ومقدار ما يثبت منه الغرس فتأمله وقولي
 وامنع اجارة بغرس العامل الا اذا الغرس بها يعجل الى
 قولي في القضية قولي يعجل هو بكسر اللام لاجل الروي
 وهو مجزوم باذا علم القول بالجزم بها في الشجر والتمس

به الى ان ما قد منه في الاجارة والمجاعة فيما اذا كان الغرس
فيهما من عند رب الارض واما اذا كان الغرس من عند العامل
فذكر ابن رستم فيه تفصيلا فيما اذا كانت المغارسة على وجه
الاجارة وينبغي ان يجري مثله فيما اذا كانت على وجه المجاعة
قال ابن رستم في المقدمة ما ان المغارسة تنقسم الى
ثلاثة اقسام احدها ان يكون على وجه الاجارة مثل ان
يقول اغرس لي هذه الدار كرها او تيبا وماله في ذلك
والثاني ان يكون مالا فريدا ان كان الغرس من عند
رب الارض فلا اشكال في جوازها سمي له عدد ما بغرس
اولا لان ذلك معروف عند الناس وان كان الغرس
من عند الخارس فان تعلق العامل بعينه لم يجز وهي
كمسئلة من اجابها عليه ان يبني له دارا على الاجر
والجهد من عند البنا وهي المجارة ولم فلا يجوز لان
احكامهما مختلفة اذا كان الاجير بعينه لان التسليم
يجوز فيه ضرب الاجل وتقدم راس المال والاجير المعين
لا يجوز ان ينقذ اجارته ويتأخر عمله الى اجل التسليم فعمل
هذا لا يجوز الا بشرط تعجيل الاجارة اي الاجرة والشروط
في العمل وان يكون الغرس لا يتم الا بعد مدة طويلة
يس تحقق فيها ما يحل من الغرس في جنب ما تأخر منها
الى اجل التسليم وان تعلق العمل به منه جاز ان يحل الاجرة
وضرب للغرس اجلا مثل اجل التسليم انتهى المراد منه

والنفا هو

والنفا هو ان المجاعة اذا كان الغرس فيها من عند العامل
كانت الاجارة التي الغرس فيها من عند العامل واسرى
الى هذا بقولي واجعل في جميع كالات الاجارة اي ان جميع ما
ذكرته في الاجارة فيما اذا كان الغرس من عند العامل
وما ان المغارسة الواقعة على وجه الشركة فظاهرا كلامهم
انها تضع اذا وقعت على الصفة المتقدمة سواء كان
الغرس فيها من عند رب الارض او من عند العامل
ص ولزميت بالعقد ان هي شركة وخلف اما في غير صحة
ومن حكمي قولين مشهورين في لزومها فرده غير حتمي
ونقله غير مقيد لعدم القول باللزوم فادرا ما انظم
وان يكن بغيرها فاجعل كل على حاله قد جعلوا
فيما يكون من اجارة لزوم وما من يجعل كمو قد علم
س اعلم ان مفاد كلامهم ان الذي تجب به الفتوى لزوم
المغارسة الواقعة على وجه الشركة بالعقد ولم ار من
صرح بتسليم القول بعدم المزوم فيها وان وقع فيها قول
بذلك فهو مشهور كما ياتي عن ابن رستم فيما اذا عجز
العامل عن العمل الى آخره وقول ومن حكمي قولين مشهورين
البيت اشترت به لقول بعضهم وهل يلزم بالعقد او لا وان شرع
فيها خلاف واشترت بقولي خلافا للاختلاف في التثنية
لان اصطلاح في هذا الباب جاز على اصطلاح الشيخ خليل
في مختصره لتمام الفائدة اما لزومها للعقد فصرح بمشهورته

ابن رشد ونقله ابن هرقية واما القول الآخر فعليه اعتمد
كثير من المؤلفين والمؤلفين وهو الظاهر لان الممارسة
جعلته والمجالة لا يلزم بالعقد على ما علم واهذا قال ابن رشد
انها خارجة عن القياس وقال الله في المقدمة ان ليست
الممارسة بمعمل منفرد ولا اجارة منفردة وانما هي سنة
على حيالها واصل في نفسه ما اخذت منها من البابين كالميراث
الاجارة من جهة لزومها بالعقد والمعمل من جهة ان الغار
لا يجب له شيء الا بعد تبوء الغرض وبلوغ الحد المسترط
فان بطل لم يكن شيء الا بعد تبوء الغرض وبلوغ الحد المسترط
فان بطل لم يكن له شيء وليس من حقه ان يعيده مرة اخرى
انتهى كلام بعضهم قلنا **ولا يجزي ان ليس فيها نقله**
ما يدل على تنسبها بالقول بعد المزوم في الممارسة الواقعة
على وجه الشركة وايضا كلامه يقتضي ان القولين المذكورين
جاريان في الممارسة الواقعة على وجه الاجارة او على وجه
الجمالة ولم ار في كلامهم الا ان الممارسة الواقعة على
وجه الاجارة يلزم بالعقد والواقعة على وجه الجمالة
لها حكم المعمل في عدم لزوم العامل لمرها قبل الشروع وقد
استمر لما ذكرته من الرد عليه بقولي ومن حكم قوليت
مسؤولين الى اخره وقولي وان يكن بغيرها فتجعل اي وان يكن
الممارسة بغير الشركة اي لا على وجه الشركة فيجعل كل الى اخره
ص صيغة شرط وفيها اعتبار الغرض لفظ بعض من اضر

7
وعمل العامل ما نصها عليه كما به العرف لديهم يا نبيه
ويضمن العامل ان في الغرض شرط ما يتلف دون البس
ثم اذ ايجز او يوجب عملي اتمامه ثم سواء تمت
قد اله البقاء كان لا يبقى وهل اذ ايرضى السوا او مطلقا
وان يوجب او يعجز عن العمل جري به ما مر من غير خلل
ثم لعامل هنا ان يعطيه لآخر كعامل التي اجير
و ليس ذائقا وانما جري من جضم كماله وتظهر
بيان نوع الغرض ونسب كذا اعد له ان يملكه فادر ذ
وسرطها للاخفا لا طعام في فان اختلفا بكنوعين اعرف
كذا ابنوع قال هذا البرزلي عن بعض ذي ناضر يا معلى
لكن فقال ابن حبيب يظن منه خلاف كل ذ ايا مبصر
ص اي ان الصيغة شرط في الممارسة وقولي وفيها اعتبار الخ
استرت به لقولي بعض من الف في الممارسة الثالث اي من
الثنائية لم يذكر من رايها للممارسة صيغة معينة وكما نسا
عندهم يحصل بقوله انما رسل وما في معناه والله اعلم
وقولي وعمل العامل ما نصها عليه الخ يعني ان العامل يرضى عليه
ان يعمل ما سمي به الارض ودخلا عليه او ما جرى به العرف
بين المتعاقدين قال في المنتطيه ويتبع هذا العامل الاكابر
بالخفر والسقي والتفتية الى ان تبلغ الاثمار والحد المسترط وقولي
ويضمن العامل ان في الغرض انما ان العامل اذا فرط في الاسجار
حتى اصارها ما اهلكها بسبب تغريطه ضمن لرب الارض

فتحتها وهذا الفرع ذكره صاحب الدرر عن الامام الوجليس
وقولهم ثم اذا عجز عن العمل بسبب مرض حدك له او تركه لغيبته
اذا عجز عن اتمام العمل بسبب مرض حدك له او تركه لغيبته
نما بعد العقد وبعد ان عمل بعض العمل الا انه لم يتم قائم غيبه
العمل باقامة رب الارض او انتم رب الارض بنفسه بالسفوف
والتنقية ونحوهما حتى تم الغرس ثم قام العامل او قدم فاراد
الدخول في حقه فله ذلك وعليه الاجرة فيما كفاه غيره
من مؤنة العمل فيه وهذا احاصل ما عند ابن رشد
عن ابن القاسم وقول فذاله البقا الى اخر البيت الشر
به الى ان العامل اذا اراد الدخول فله ذلك كما تقدم واما
ان اراد عدم الدخول وطلب الآخر دخوله وابتى العامل
فقبل القول قول الآخر للزوم المغارسة بالعقد قياسا
على المساقاة وقيل القول قول العامل بناء على ان المغارسة
لا يلزم بالعقد قياسا على الجعل قال ابن رشد
ولم يطلب العامل حقه الاولة حقه وقال لاحاجة
ليه وطلب الذي كفاه ما كفاه به وانه ليخرج على الخلاف
في لزوم المغارسة بالعقد قياسا على المساقاة وعدم
لزومها قياسا على الجعل انتهى وقول وهل اذا برضى
السوا او مطلقا شارف للقول الثاني وسلاهما راجع
لما بعد الكافي وقول وان يغيب او يعجز عن العمل انتم
اشرت به الى ان العامل اذا عجز عن العمل صحبه او غاب عنه

وقام به غيره فانه يجري فيه جميع ما قد منه فيما اذا غاب او عجز
عن بعضه ونحوه غيرهم وقول ثم العامل هنا ان يعطيه الى آخر
البيتين الى ان العامل المغارسة ان يقيم عاملا آخر مقامه
كما ان ذلك لعامل السقي وهذا كما قال بعضهم انه يجب له
وليس عنقول وقول ان يعطيه فيه الجزم بان المقنونة الامنق
السائنة النون على ما عند بعضهم كما ذكره صاحب المغني
وغيرهم وقد قال صاحب المختصر في باب المساقاة عطفا
على ما يجوز واعطاه العامل غيره ولو اقل امانة وجعل على
ضد هذا وضمن فان عجز ولم يجد اسلمه حد وانتهى والظاهر
انه غيره هنا انه سلمه حد اذا عجز ولم يجد من يقوم
مقامه كما في المساقاة وقول بيان نوع الغرس واجب الى اخر
الشرع به الى انه يجب بيان نوع الغرس كما يكونه تحلا او تبينا
او نحوه لك لا خلا في نوع الاشجار في مدة الاثمار وفي قلة
الخدمة وكثرتها وكذا يجب بيان عدد هذه ان كان مجهولا
للعامل فاذا قال له اغرس لي في ارضي هذه تحلا او كانت
الارض لا يفرق فيها سوى عسرق فقط لا يبرأ من البعد
بين افراد الغرس فان كان العامل لا يعرف ذلك لم يجز
لبيان عدد هذه والاوجب بيان عدد هذه ثم انه لا يشترط في
المغارسة التي في نوع او في اكثر من نوع ان يكون اطعام
ما وقعت فيه المغارسة متفقاً في الزمن الواحد
ولا متلا حقا وهو ما يفيد قول ابن حبيب وخالفه

غيره وقد اشار لذلك بعضهم بقوله **تتبع** قال بعض
 المتأخرين انما يجوز من غير سنة الا انواع اذا كان اطعام الاكابر
 كلها متفقاً في زمان واحد واما اذا كان يختلف بالتكثير
 والتأخير فلا يجوز في عقد واحد **قال** البرزلي وظاهر
 قول ابن حبيب خلاف هذا وانه علم انتهى من كلام بعض
 المؤلفين في المغارسة وقد استرحت له نظماً بقولي وشروطها
 تلاحق الاطعام الى اخر النظم المتقدم والضمير في قولي
 وشروطها للمغارسة
تجديد ها يجوز بالاطعام كبتيا ب عنده يا سامي
 كذا من كان بكل حدب ان سبق الاطعام دون غيره
 ويمنع ان حدت بقرصة ما سبقها الاطعام يا من قد سأل
 استرحت بهذه الابيات الى ان المغارسة يجوز تجديد العامل
 فيها على العامل بالاطعام ثم بعد ذلك يكون عمل كل جنس على صاحبه
 والى هذا اشار بعضهم بقوله يعني انهما اذا اتفقا على ان
 العامل هو الذي يتولى العمل وحده الى ان يتم الشجر ثم بعد
 ذلك يقتسمان ويتواليان مع العمل بينهما فذلك جائز
 وما ذكرناه من جواز تجديد ها بالاطعام هو المعتمد
 وقيل لا يجوز تجديد ها بالاطعام لانه لا يدرى متى
 يتم وقولي كبتيا ب عنده يا سامي اي انه يجوز تجديد ها
 بكتيا ب تكون عنده الاطعام اي عند بلوغها ذلك
 السبب وكذا يجوز تجديد ها بكون الاطعام

عند

عند تمام ذلك الزمن وكذا هذين مستفاد من كلامهم
 والمراد بالسبب بلوغها قد راعى الطول كالقائمة او
 نصفها او عدة من الاشجار معلومة كسنة اشجار وكما
 يجوز حد ها بزم من اذا كان الاطعام يحصل عند بلوغها يجوز
 حد ها بكم منهما اذا كان كل منهما يحصل قبل الاطعام واما
 اذا كان تجديد ها بكم منهما انما ينتهي بعد الاطعام فانه لا
 يجوز وقولي كذا من السبب لافادة انه يجوز تجديد ها بزم من
 يحصل الاطعام عنده انتهى وقولي كان بكل حدب السبب
 لافادة جواز تجديد ها بسبب او بزم من ان كان كل منهما
 يحصل قبل الاطعام ابن سحنون المغارسة الى الاشجار
 جائز وتجوز ان سبب معلوم ما لم تكن تتم قبل ذلك
وقال ابن رشد المغارسة لا تجوز الا بقر وطائفة غيرها
 اهل العلم من ذلك ان يكون الحد الى ما دون الاطعام
 الا ان حيث حدت بزم من او اجل يكون قبل الاطعام
 او معه لا بعده واما ان حدت بالاطعام فقد نصت
 ابن رشد وغيره على جوازها به على المعتمد كما علمته
 واما تجديد ها بسبب او بزم من يكون كل منهما بعد الاطعام
 فهذا لا يجوز **قال** في المشطية وان جعل الى قدر
 سمياه ويثمر الشجر قبله لم يجز ابن رشد واما ان
 كان الاجل الى فوق الاطعام فلا يجوز وفي المفيد ان
 حدت بسبب يكون بعد الاطعام او مدة تكون فوق

م

الاطعام لم يجوز وتفسخ انتهى ومن البين ان التحديد المذكور
 لعمل العامل لا لمدة الممارسة وما ذكرته في تحديدها الجائز
 والمنوع على الوجه المذكور هو الذي يفيد في النقول وكلام
 بعض من الفاتح هذا فيه نوع من القصور
 صوابه كما نتى ولم تقيد في الاطعام بالمحدد
 حيث انتهى عرفه بغير قيدا فاعين هذا الحكم بانيها
 فان يكن عرفه بشئ يعمل به ولا يشرك بهذا بفعل
 الا اذا عرفهم في ذال البقا حياته فمنعه تحققا
 شر استت به هذه الابیات الاربع الى ان الممارسة اذا جعلت
 مطلقة فانها تكون الى الاطعام كما استت له بقول في الاطعام
 المحدد الى الذي يجد وبعد عقد ها الذي وقع مطلقا وهذا
 على قول ابن حبيب وهو المعتمد خلاف قول ابن القاسم بفساد
 حسنة وانما تملوه الى الاطعام المذكور حيث لم يكن لهم عرف
 خلاف ذلك كما اذا كان عرفهم ان المطلقة تكون الى عامين
 او ثلاثة واما ان كان عرفهم انها اذا وقعت مطلقة تكون
 للابنة فانها تفسد بذلك كما اشار له بعضهم بقوله واما
 اذا كان العرف عندهم جاريا على الوجه القاسد كما يحكى عن
 بعض البلدان انهم يعتقدونها على العامل يبقى عاملا ما عا
 فلا يقول احد بصاحبها هنا انتهى المراد منه وقد استت
 الى هذا بقول الا اذا عرفهم في ذال البقا حياته فمنعه تحققا
 وذلك واقع عندنا ببعض ارض مصر كما لصعيد والبرلس

وقول

وقول
 شر شرط ربها على العامل ما قل كما في عامل السنن اعلمها
 وشرط ما يكتر ان خفيف على ما يخر من الاتفاق ان احصلا
 وكان بينه وبين العامل فهو كما خف بلا تفاصل
 شر استت به هذه الابیات المذكورة الى انه يجوز ان يشرط
 رب الارض على العامل ما يتقل كما يجوز لرب الكا لطي في المساقاة
 ان يشرط على العامل ما قل في يجوز لرب الارض الممارسة ان
 يشرط على العامل ما تخفقت مؤنة وتيسر امره كزرب
 وبنیان شئ خفيف وان استرط ما كان عظيم المؤنة وتقبل
 الكلفة بغير شرط الا لم يجوز ولم يصح وذلك كبنیات
 جدار عظيم به ور به حوله الغرس او حفير ببعيدة
 القدر وازالة شعر الارض والشعر بشئ بعمق وعين
 مهمل بوزن حراى ما بالارض مما يضر بالعرس وقول وشرط
 ما يكتر الى اخر استت به لقول الذريق
 قال اصنع اذا استرطت مع غرس الشجر بنا جدار
 او حفير مباح وكان يخاف ان لا يتم الغرس الابدية لكثرة
 المواتع ويكون جميع ذلك بينهما جاز ذلك وكذا اذا كان
 لا يخاف مؤنة المشرط بمر جاريا ايضا والاعتنع انتهى
 وقول وكذا اذا كان لا يخاف الى اخر هو ما استرنا
 اليه اولا وقد خلا حكم استرط جواز الكد من كلام
 بعض المؤلفين بل رطط كلامه منعه مطلقا وقول

ص والبيع ان لم يتعلق بالقرض **ف** يوجب منع الجمع دون البيع
 وجوزنه ان بها تعلقا كما يبيع واسته الا حقيقا
س استرحت به الى انه لا يجوز اجتماع المغارسة مع
 البيع او الاجارة في عقد واحد لانها من قبيل الجعل في انهما
 لا يتحقق العامل فيها سببا الا بعد تمام العمل واسترحت
 بقول وجوزنه الى اخره الى قوله بعضهم تنبيه ذكر غير
 واحد ونسبوه للمد ونسبوا البيع انما يمتنع جمعه مع شركة
 اذا كان غير متعلق بها كما اذا اشتركت في بيع له دار
 او ثوبا واما اذا كان داخل فيها كما اذا اشترى احد هما نصف
 بفن الحرك ونحو ذلك من الاخر فليس بممنوع فينبغي ان
 تكون المغارسة كذلك في هذا التفصيل المذكور ثم رايته
 الامام الرضا ذكر من عند نفسه مثل هذا الذي ظهر لنا
ص وحاصلها جمعه بمتنع قرض قرض شركة والبيع
 حقوق مساقاة نكاح جعل غرس كذا وحفظ هذه السهل
 وبعضهم قال التباي جعل منها اجارة وقوله في
 اذ خطبه ليعلمه ان من لم ينسب هذه فقد اخطأ وليس ارتكب
س استرحت بهذه الابيات الى ما يمنع جمع بعضها مع
 بعض نظما نصا
 نكاح شركة صرف وقرض مساقاة قرض ثم جعل
 فجمع اثنين منها اخطأ فكن فطنا فان حفظ السهل
 وبقي منها البيع والمغارسة فلو حذفت قوله فجمع اثنين الى اخره

وقال

وقال عقب قوله ثم جعل ما نصح وبيع والخراس وكل هدي
 جماع اثنين منها لا يجزى لوفى بالمقصود قال بعضهم وانما
 امتنع اجتماع النكاح مع البيع لان النكاح مبني على المكارمة
 والبيع على المكابسة فلا يجمع بين امرين متضادين
 في عقد واحد واما الصرف فلان البيع يجوز فيه الخيار
 والتأخير كلافه هو واما بغيرها فلا نهى خاص مستثناة
 من اصول ممنوعة
ص ومنع بيع الاصل حين يوهب ثمرة ان لم ير بترتيب
 وبعد ما يجوز ان هذا الاصل عن عمره منقوضا
 والمرهون بالاصل قد تعلقا بفسيعه يمنع في ذامطلقا
 استرحت بهذه الابيات الى ان من وهب لرجل عرق حايطة
 ثم اراد بيعه من رجل آخر فانه يمنع من ذلك المالا ان ايرت
 المدة فانه يجوز له حينئذ بيع اصلها لانها سلعة
 مستقلة وانما كان يمنع من ذلك لان من باع شيئا
 فيها لم يبرم فانه لا يجوز للبائع استسقاؤه كما ذكره
 في باب تنازل البناء والشجر الارض واما بعد التباي فهو
 للبائع وان لم يستثنه ما لم يشترطه المشتري وهذا نحو
 ما في جماع اشترى ابن عبد العزير عن مالك بن اسحق
 رضاه تعا عنهما قال فيه من وهب عرق حايطة
 سنة لرجل ثم يريد ان يبيع اصل الحايطة من رجل آخر
 قال لا يبيع ان لم تؤبر المشتري وبعد الا باراد باس له قال

ابن رستم عن ابن القاسم اذا كان عليه دين قد كان رهنا
 رهنا فيه ذلك الخاطئ فانه لا يجوز له البيع انتهى قال الوائلي
 وانظر على قول ابن القاسم هل يباع الخاطئ بخرط استثناء
 التمتع قبل الابار وتكون لمن وهبت له تخالفا لوافق المساقاة
 اذا اقلس رب الخاطئ للمضروقة او تبطل الصدقة وتكون
 التمتع للمبتاع كما في المدونة ان من وهب ما في بطن امته
 لرجل ثم فلس الواهب قبل الولادة ان الامة ثباعت وتبطل
 الهبة قال وقد حكى في المسكتين اعني مسئلة المساقاة
ومسئلة هبة المتقدمين ثلاثة اقوال قالها
 الجواز في الفلس دون غيره قلت وانظر ما وجه
 منع البيع مطلقا حيث تعلق الدين بالرهن او لا كما قال
 ابن رستم مع ان حق المدين انما تعلق بالاصول دون
 التمتع اذ التمتع لا يندرج في رهن اصلها الا ان يشرط
 المدين ان يرجعها والله اعلم وهذه الاخرة ما اردنا
 جمعها في هذه الرسالة المباركة وصلى الله عليه وآله

محمد وعلم آله وصحبه اجمعين
 تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
 على يد كاتبها الفقير
 وطرشاد لخدمته
 علي بن ابي طالب السعدي
 بسم الله الرحمن الرحيم
 غفر الله له ولوالديه
 آمين

سؤال لم اخرج آدم من الجنة بذنب واحد قال النيسابوري
 لانه كان امرا واحدا فتركه وامرنا نحن او امر كبيرة
 فان قصصنا في واحد ادبنا الباقي وايضا فانه كان في دار مع
 جيران موافقين والدار هي الجنة والجيران هم الملائكة وخطيئة
 من الله كف وانما يا مؤمن في دار مع جيران مخالفين
 وهم الشيطان والدار الغرورة هي الدنيا والخطيئة من الرسل
 وايضا ليس من عصي علي بساط القرب كمن عصي علي
 بساط المحبة وسال ابراهيم عليه السلام ربه فقال
 يا رب لم اخرجت آدم من الجنة فقال اما علمت ان
جفاء الحبيب شديدا وايضا اخرج آدم من الجنة لانه
 الجنة ليست به ارتوبة قارادان يا ايها الدنيا فيتوب
 ثم يبرده الى الجنة ويقال فيه اشارة وهو ان الله تعالى قال
 لو غفرت في الجنة لما تبين كرمي بان اغفر لنفس واحدة
 بل اخرجته الى الدنيا وانما ثمة الف عاصي حتى اغفر لك
 ولهم ليتبين كرمي وجودي وايضا علم ان في صلابة
 الاولاد والجنة ليست بدار نوال وايضا البجذج
 من ظهري في الدنيا الذين لا نصيب لهم في الجنة
 سؤال لم نهاه عن اكل الشجرة قال بعضهم ليكون
 منه الامتناع طاعة ويقال لما علم انه ياكل من
 الشجرة نهاه ليكون اكله معصية ليظهر معلومه
 المستقبل سؤال لم عوقبت حوى قبل آدم لتعذبا

من اكلها السحبة وقيل لو عاقبها لم يأكل آدم ولم يتبين
 علم الله تعالى في ذلك وايضا صرف العقوبة عنها ببركة آدم
 فلما وافقها في الاكل عاقبها الله جميعا قال صلى الله عليه
 وسلم ان الله تعالى لا يهلك الرعية وان كانت ظالمة اذا كانت
 الائمة هادية وآدم كان هاديا وحوى كانت رعيته
سؤال قال الله تعالى وعصى آدم ربه فغوى ولم يقل
 وعصى حوى وآدم قال سؤال ابن الجوزي رحمه الله لان حوى
 كانت حرة لآدم وستة الحرمة من الكدم سؤال
 ما الحكمة في تخليف آدم قبل خلقه اربعة اشياء ليكون
 خليفة في الارض وليبان فضيلة العالم على العابد ولا يتحان
 الملائكة بالسجود له وليبان خطا الملائكة بقولهم اجعل
 فيها من نفسك فيها ولتحقيق قوله تعالى اني اعلم ما لا تعلمون
 ولاظهار آيات الالوهية في الارض ولا متحان ابليس
 ليظهر منه ما علم الله منه ولا اخراج الانبياء والاولياء من
 صلبه ولا اصلاح الارض بعد فسادها ونظير محمد
صلى الله عليه وسلم على وجه الارض قلنا لك قوله تعالى
 اني اعلم ما لا تعلمون انتم من كسف الاسرار
 واماركم بالصلح فحسب الولي والصدق



مكتبة دار الفنون ١٣ ورقه